تاريخ استقبال المقال: 2016/08/20 تاريخ قبول نشر المقال:2016/09/15 تاريخ نشر المقال: 2016/11/15

نظرية الفائض

قراءة لتجربة حمود العودي في صياغة نظرية اجتماعية جديدة

رؤية سوسيو نقدية

د. عبدالله مُعمـــر الحكيمي

قسم الاجتماع / جامعة صنعاء

البريد الإلكتروني : amh.171@hotmail.com

ملخص:

الأستاذ الدكتور حمود العودي، أستاذ علم الاجتماع بجامعة صنعاء بداء في إعداد مشروع لنظرية جديدة في علم الاجتماع الهدف منها، تفسير حركة المجتمعات الإنسانية وجدلية تطورها، أسماها (نظرية الفائض في جدلية التطور الاجتماعي، من المشاعية إلى العالمية). هذا المشروع بدء العمل به منذ العام 1985م ولا يزال مشروعا قابلا للتطوير يتعامل معه مفكرنا على أنه كذلك. فيسعى إلى تطويره من خلال الإضافة والحذف كلما سنحت الفرصة له، وقد وقعت بيدي النسخة الأخيرة لهذا المشروع فكانت لي هذه القراءة لهذا المشروع محاولا التعرف على أسس البناء النظري لهذا المشروع، والإنجاز العلمي المتميز وإمكانية تعميم ما يدعو اليه .

ويرى العودي ان المجتمع الإنساني مر في تطوره بعدة مراحل هي عبارة عن تشكيلات اجتماعية اقتصادية ثقافية متداخلة لكن كل مرحلة تتميز عن سابقاتها وعن المرحلة اللاحقة لها وتتقمص منهما بعض الأنماط وتتداخل معها ... وهذه المراحل هي: تشكيلة الفائض الطبيعي وتمثل المرحلة (القديمة)، ثم تشكيلة فائض القوت والريع (القريع)، وتمثل المرحلة (الوسيطة)، أما المرحلة الثالثة فهي تشكيلة فائض الأجر والربح (الأجربح) وتمثل المرحلة (الحديثة والمعاصرة)، بينما عرف التشكيلة الرابعة للفائض بتشكيلة (الحاجة المستقبلية)، وتمثل المرحلة (الحالية) والتوقعات المستقبلية.

Surplus theory : an initial reading for professor Al-Awdi's contribution in formulating a new theory in sociology (Acritical sociological view)

Abstract

Mr. Al-Awdi, a Professor of Sociology in Sana'a University, has been mainly concerned for about thirty years in formulating a new sociological theory. The main objective of this theory is interpreting the human societies movement and their developmental dialectic. He calls his theory "The Surplus Theory in the Dialectic of Social Development from the Premitive Communal System to the Internationalism" Professor Al_Awdi started working on thisproject in 1985 and he thinks that it still needs further improvements through addition and omission. I happened lately to have a final copy of professor Al-Awdis project. This paper represents a carefully attempt to identify the theoretical graundings of such a project , its scientifical realization and its potentially for introducing it to people.

Al-Awdi believes that human society crossed in its development a number of stages that are a kind of interrelated formations; socially, economically and culturally. But, nevertheless, each stage is distinct from its previous stage as well as from its following one, and it maintains some patterns and traits of both the previous and the following stages. To him, those basic stages are: the formation of natural surplus and it represents the first premitive stage. The next one is the formation of people's livelihood and revenue surplus that represents the middle stage. As for the third formation, it is the wage and profit surplus which represents the modern contemporary stage. The last formation, he defines it as the future need surplus and it represents the present stage and future expectations.

مقدمة

الأستاذ الدكتور حمود العودي، أستاذ علم الاجتماع بجامعة صنعاء بداء في إعداد مشروع لنظرية جديدة في علم الاجتماع الهدف منها، تفسير حركة المجتمعات الإنسانية وجدلية تطورها، أسماها (نظرية الفائض في جدلية التطور الاجتماعي، من المشاعية إلى العالمية).

هذا المشروع بدء العمل به منذ العام 1985م ولا يزال مشروعا قابلا للتطوير يتعامل معه مفكرنا على أنه كذلك. فيسعى إلى تطويره من خلال الإضافة والحذف كلما سنحت الفرصة له، وقد وقعت بيدي النسخة الأخيرة لهذا المشروع فكانت لي هذه القراءة لهذا المشروع محاولا التعرف على أسس البناء النظري لهذا المشروع، والإنجاز العلمي المتميز وامكانية تعميم ما يدعو اليه.

ثانيا: الشروط العلمية وتوفرها في نظرية الفائض

1 : ماهية النظرية الاجتماعية

النظرية الاجتماعية هي مجموعة من القضايا التي تشكل فيما بينها نسقًا معرفيًّا، يقود إلى بناء عدد من الاستنتاجات، تَدعمها معطيات الملاحظة والمشاهدة، ويمكن القول بناءً على ذلك إن النظرية تقوم على بُعدين أساسين؛ هما:

- **البعد المعرفي**، ويتمثل في القضايا المعرفية المترابطة التي تطرحها النظرية.

-**البعد المنهجي**، ويتمثل في الطرق التي يتعين توظيفها في تحليل القضايا التي تتناولها النظرية.

وهناك عدد من الشروط التي يجب أن تتوافر في القضايا التي تطرحها النظرية

- تحديد ووضوح وتبلور مفاهيم النظرية.

- تساند وترابط واتساق القضايا التي تطرحها النظرية مع قابليتها للتطبيق

-صدق قضايا النظرية مالم تظهر معطيات تناقضها.

-تدرج القضايا التي تطرحها على نحو يمكن التوصل به إلى تعميمات أو الخروج ببعض الاستنباطات(1).

إلا أن تيماشيف من ينظر للنظرية على أنها تمثل " نسقاً فكرياً متسقاً حول ظاهرة أو مجموعة من الظواهر المتجانسة . و تعرف بأنها " تفسير لظاهرة معينة من خلال نسق إستنباطي". بينما يعرفها آخرون بأنها " عبارة عن مجموعة مترابطة من المفاهيم ، والتعريفات، والقضايا التي تكون رؤية منظمة للظواهر عن طريق تحديدها للعلاقات بين المتغيرات بهدف تفسيرها والتنبؤ بها.." (2)

2- شروط النظرية :

وحتى يتم وضع إطار معرفي للنظرية يوضح عبد الباسط عبد المعطي بأن لا بد من توفر مجموعة من الشروط من أهمها:

1- أن تكون مكونات النظرية واضحة ودقيقة ، محددة الألفاظ والمعاني والمضامين .

2- أن تعبر النظرية على ما تدل عليه بإيجاز يبين محتواها وأغراضها وأهداف كل جزء من أجزائها

3- أن تشتمل النظرية على معظم الجوانب التي تكون تلك النظرية وتحللها وتفسرها قدر الإمكان .

4- لابد أن تكون النظرية ذات موضوع وإطار تفسيري خاص بها بحيث لا تتداخل مع نظرية أخرى تتناول وتفسر نفس الموضوع والقضايا

5- أن تستمد النظرية إطارها المرجعي والتفسيري من حقائق وملاحظات واقعية يمكن اختبارها علمياً بشكل يثريها ويمنحها الخاصية العلمية .

6- ان يكون لها قدرة على التنبؤ، بحيث لا تقف عند الوصف والتفسير إنما تتجاوزهما إلى القدرة على التنبؤ.(3)

غير ان البعض يرى بضرورة ان تكون النظرية ذات بناء منطقي، وأن العلاقات المنطقية ذاتها عادة ما تُكون علاقات بين مفهومين أو أكثر يشيران إلى متغيرات واقعية محددة، ومهما كان البناء المنطقي للنظرية الاجتماعية على وجه الخصوص مجرداً وبعيداً عن المشاهدات التجريبية، فإنه يحمل في طياته مضمونا ايديولوجيا. ويحدد (بيرسي كوهن) ثلاثة أنواع من النظريات ... هي:

النوع الأول : وهو ما يُعرف بالنظرية التحليلية ، وهي تماثل النظريات المنطقية والرياضية تلك التي لا تحدد شيئا يتعلق بالعالم الواقعي ولكنها تتشكل من مجموعة من القضايا البديهية التي تكتسب صدقها من خلال التعريف والتي يمكن اشتقاق قضايا أخرى منها .

النوع الثاني : وهو ما يعرف بالنظريات المعيارية، وهي التي تحدد مجموعة من الحالات المثالية التي يرغب الإنسان في تحقيقها، ويتعلق هذا النوع من النظريات بالمسائل الأخلاقية والجمالية، مثل نظرية أفلاطون في الفضيلة بأنها التوازن والانسجام بين قوى النفس الثلاث ، القوى الغضبية والقوى الشهوانية والقوى العقلية الفكرية .

النوع الثالث : وهو ما يُعرف بالنظريات العلمية وهي في شكلها النهائي عبارة عن صياغة شاملة وامبيريقية تؤسس علاقة بين نموذجين أو أكثر من الوقائع ، وفي أكثر مستوياتها بساطة نجدها تتخذ الشكل الذي يتمثل في أنه حينما تقع (أ) فإن (ب) لابد أن تقع، وعادة ما تتسم النظرية العلمية بالشمول والعمومية وقدرتها على التنبؤ(4). في حين نجد من ينظر إلى النظرية الاجتماعية من خلال نظرتها لتفسير تطور المجتمعات الإنسانية وفقا لمستويات معالجتها لذلك التطور وكذا نظرتها للظاهرة وحجمها.

ثالثا: البناء النظري ونظرية الفائض

كل فصل من فصول كتابه (نظرية الفائض) اشتمل على عدة فقرات مفسرة وشارحه لمضمون القسم والفصل، وبصورة منهجية متسلسلة تهدف لتوضيح الفكرة الأساسية للنظرية كما يرغب الوصول إليه صاحب النظرية، وفي إطار تراكمي للمعارف العلمية التي تخدم بناءه النظري تبدأ من تحديد المفاهيم الأساسية التي يبنى عليها نظريته، والبحث عن التعريفات والاستخدامات الخاصة بتلك المفاهيم في التراث الفكري والنظري لمختلف الاتجاهات النظرية ... ومن ثم وضعه لمقدمات أساسية لمنطقاته النظرية التي تمثل رؤيته النظرية والفكرية في تفسير عملية التطور الاجتماعي الاقتصادي ومخرجاته الثقافية. موضحا القوانين الخاصة التي تحكم مرحلة.

وكمقومات أساسية للبناء النظري "للعودي" واكتماله عرض فصلاً خاصاً لما يعرف بالفكر النقدي في التاريخ والتطور الاجتماعي، عرض فيه لمختلف الاتجاهات التي تفسر عملية التطور الاجتماعي الاقتصادي للمجتمعات البشرية ناقداً تلك النظريات السابقة في تفسيرها لعمليات التطور البنائي، وهو اتجاه منهجي لا يخلو من الصواب في مقومات البناء النظري! وشرط أساسي لاكتمال عملية البناء النظري لأي مفكر أو عالم بهذا الحجم.

بعد تلك المقدمات يبدأ مع بداية القسم الثاني/الفصل الثالث في سرد الأسس والمقومات التاريخية لجدلية العلاقة بين الإنسان ومخرجات تفاعله مع كل ما يحيط به من مكونات طبيعية وغير طبيعية وهي ضرورة لتأصيل الأساس التاريخي لبنائه النظري كقاعدة أساسية لاستشراف الحاضر والمستقبل من أصالة الماضي.

ويستكمل بناءه النظري مع القسم الثالث والرابع والخامس، من كتابه "نظرية الفائض في جدلية التطور الاجتماعي من المشاعية إلى العالمية" حتى تكتمل مع القسم الخامس التوقع المستقبلي لاتجاه تشكيلة الفائض وهو في الغالب توجه عام في النظريات التفسيرية الكبرى (الماركسية مثلاً) وهذا الاتجاه قد يصدق في كل أو في بعض منه، وقد لا يصدق، لكن صاحب النظرية رأى في ذلك ضرورة للاكتمال البنائي لنظريته في تفسير عملية التطور الاجتماعي ودور الفائض في تلك العملية والانتقال من مرحلة إلى أخرى, وأهمية الفائض وتأثيره القوي في عملية الانتقال من مرحلة إلى أخرى وفي هذا يشير كتاب الاقتصاد السياسي ومنهم بول باران في كتابة الاقتصاد السياسي والتنمية، إلى أن الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية (مثلا) أو من مرحلة إلى أخرى، كان يمثل تغيرا جذريا في أسلوب استخراج الفائض الاقتصادي وفي طريقة استخدامه وبالتالي في حجمه.

وفي علم الاجتماع المعاصر هناك نوعان من النظريات الاجتماعية : النظريات الكبرى (الماكرو سوسيولوجي) مثل النظرية الماركسية ذات الطرح الشمولي، أو التحليل الماكرو سوسيولوجي للظواهر والقضايا الاجتماعية. وكذا ابن خلدون في قضية مرحل تطور المجتمعات (التوحش، البداوة، التحضر)،

ولويس مرجان (التوحش، البربرية، المدنية)، ثم اوجست كونت (اللاهوتية، الميتافيزيقية، الوضعية) وفي كل مرحلة من هذه المراحل يتم تفريعها لعدة مراحل وفروع يعد وجودها ضروري للانتقال إلى مرحلة أعلى. بينما توصف أخرى بأنها متوسطة ... كالانتحار عند اميل دوركايم، وأخرى صغرى كالنظريات الانثروبولوجية الهادفة إلى تفسيرات جزئية في الظاهرة.

فا إلى أي النظريات السابقة تنتمي **نظرية الفائض**، مما سبق يمكننا النظر إلى نظرية الفائض على أنها تتدرج ضمن النظريات الكبرى في قراءاتها وتفسيرها لعملية التطور التاريخي للمجتمعات. اذ يبدأ عرضه وتحليله لكل تشكيلة بنقد الأفكار والآراء السابقة حول المرحلة أو تشكيلتها كليا أو جزئيا ومن ثم ينطلق إلى وضع تصوراته الخاصة التي يعتقد أنها الأصدق والأنسب في تحليل عملية التطور.

وفي كل تحليلاته لتشكيلة الفائض في مراحله التاريخية المختلفة ... يعمل على تجسيد فكرة إمكانية قوننة علم الاجتماع مثله مثل بقية العلوم المعملية الثابتة بقوانينها وهو ما حاول علماء الاجتماع على مدى مائة عام وأكثر من عمر هذا العلم الاتيان بقوانين تماثل قوانين العلوم الطبيعية. بوضعه مجموعة من القوانين التي تميز كل تشكيلة من تشكيلات الفائض دون التشكيلات الأخرى. وربما تكون مثل هذه القوانين إضافات جوهرية ونوعية تميز نظرية الفائض عن غيرها من نظريات علم الاجتماع الصغرى والكبرى المعروفة لدينا حاليا. ومحاولته ربطها بالجغرافيا المكانية وارتباطها بتشكيلة الفائض وتداخلاته المختلفة.

رابعا: الجذور الفكرية لنظرية الفائض

من أسس التفكير الاجتماعي التعامل مع الموروث الفكري وفق مبدأ الاستيعاب التام لكل من مضمون التراث ودوره في عمليات التفكير الاجتماعي بتحديد من الوعي لتلك الفروق بين كل من التفكير والفكر الاجتماعي ذاته فالتفكير بحسب التعريفات القاموسية له، هو بداية الصورة المنظمة للتفكير الإنساني، والتي يرجعها البعض منا خطأ إلى البدايات الأولى للفلسفة اليونانية. وأما الفكر الاجتماعي فهو وإن كان نتاج لمخرجات التفكير الإنساني إلا أنه قراءة واضحة لجدلية العلاقة المتفاعلة بين كل من الإنسان والطبيعة بمختلف مكوناتها وشرحاً توضيحياً لها. وعلى هذا نجد لدى (العودي) استيعاب وفهم كاملين لكل من التاريخ الإنساني والتراث يبدأ لديه من المراحل الأولى لاهتماماته العلمية والفكرية.

ففي كتابه التراث الشعبي وعلاقته بالتنمية في البلاد النامية، دراسة تطبيقية عن المجتمع اليمني 1981م يعرض لنا ما يمكن أن نسميه أسس بناءه مكونات النظرية لنظرية الفائض في الجانب التراثي وتأثير المنتج منه على عملية التنمية الاجتماعية كونه قيمة ثقافية مؤثرة في السلوك الفردي والجماعي ومنعكسة بالضرورة على البنية الإجتماعية والتسمية وهو ما يمكن لنا اعتباره فائضاً اجتماعياً ناجما عن عملية التفاعل بين كل من الفرد والآخر أياً كان شكله ومضمونه. ويلاحظ ذلك بوضوح في عرضه ومناقشته للاتجاهات المختلفة، ومن ثم مناقشته لأشكال التراث الشعبي السائد في المجتمع اليمني وهو تمهيد هام لمعرفه المنتج أو للفائض المعرفي الذي تحدث عنه كثيرا في نظريته أو الناجم عن تلك الأشكال والرموز المعرفية، وتأثيرها على

عملية التنمية أو على إيجاد فائض اجتماعي اقتصادي مؤثر في عملية التطور الاجتماعي.(6) وفي كتابة (المدخل الاجتماعي في دراسة التاريخ والتراث العربي دراسة عن المجتمع اليمني 1980م) (7) فإننا نجد فيها بناءاً تمهيدياً أكثر رصانة وأساس حقيقي لما جاء في نظرية الفائض بعد ذلك لمكونات نظرية الفائض لدى (حمود العودي)، وكذا الأسس الخاصة بإنتاج الفائض الاجتماعي ففي القسم الخاص بخصوصيات التفاعل بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج في المجتمع اليمني القديم. والذي عرض (العودي) لقوى الإنتاج أو لعملية التفاعل بين الأرض والإنسان، ومن ثم مخرجات هذا التفاعل باعتباره فائضاً اجتماعياً يتجلى في صور متعددة لعمليات التطور الاجتماعي، أفضت تلك المناقشات إلى ثلاثة نتائج أساسية:

1. لم يكتف الإنسان بما تجود عليه الأرض من خبرات تقوم على مسألة الطمأنينة إلى العوامل الطبيعية فقط، في هذا الجانب، بل بادر إلى عملية التدخل بذاته بهدف زيادة الفائض.

2. استمرار حالة الصراع بين الإنسان والبيئة أزداد حدة مع تحقيق الإنسان لبعض انتصارات المرحلة الأولى، مما جعل حالة الشد والجذب بين القطبين (الأرض والإنسان) غير مستقرة وفي حالة تراكم دائم "فائض" فقد يتخلى أيٌ منهما عن الآخر بسهولة كنتاج لوجود عامل آخر يقوم برسم الدور الخاص بكل منهما وفق مبدأ توفر الظروف الطبيعية الملائمة للإنتاج، فكلما كانت الطبيعة أكثر ملائمة للإنتاج أوجد ذلك فائضاً لدى الإنسان والعكس.

3. إن حالة التفاعل الشديدة بين كل من الأرض والإنسان، قلل من وجود فائض اجتماعي ميتافيزيقي، مما أنعكس على بذل جهود أكبر من قبله في رفع مقدار الفائض الاجتماعي.

أما من حيث علاقات الإنتاج في ظل تلك الحالة من الصراع بين الإنسان والبيئة الطبيعية بهدف إخضاعها لمصالحه والسيطرة عليها فقد أنتجت نوعاً راقياً من العلاقات الإنتاجية في وبناءه الفوقي تقوم أسسه على أن علاقات الإنتاج "قد تجاوزت في مضامينها وأبعادها إلى صميم الواقع الاجتماعي والاقتصادي وعلاقاته الإنتاجية بصفة عامة، وكذا طبعه بالطابع الجماعي الديمقراطي التعاوني الشامل والقائم على أساس احترام العمل وتجسيد المصالح العامة كأساس أولي في بناء المجتمع (8). فالإيمان العميق بالعمل واحترامه وسيادة الروح التعاونية الجماعية هي المنطلقات الأساسية التي مكنت المجتمع من مواجهة ظروف الطبيعة الشديده الوعورة وعوامله المناخية المتغيرة، وقهرها والتغلب عليها وتطويعها لصالح بناء (9) حياته. كما أن تلك الحالة من التفاعل بين الأرض والإنسان كانت سبباً في الإضفاء "على الحضارة البيئية برمتها الطابع الإنساني والعقلي والعملي الخالي من الخرافة وانتشار الوثنيات والمعتقدات الغيبية والخرافية والأسطورية والاستسلام لرحمة الطبيعة ومصادفاتها، كما كان سائداً في معظم الحضارات القديمة من يونانية ورومانية وفرعونية وفينيقية وبابلية وهندية (10).

خامساً القلق الفكري أساس الإنتاج النظري

إن مثل هذا التحليل ومنذ وقت مبكر لصاحب النظرية، أمر واضح على وجود تلك النزعة لديه لإيجاد تفسير نظري وعلمي لأسباب الاختلاف في جوهر الحضارات القديمة الكبرى في التاريخ، ولعوامل الاختلاف في مكونات الفائض لديها ونوعيته (اجتماعي، اقتصادي، ثقافي)، وكذا أسبابه الموضوعية وهى سمة من أصحاب النظريات من مفكرين وعلماء إذ تمتد عبر عدد من المؤلفات أو تطرح على أجزاء صغيرة لتكتمل في النهابة في مكونها الفكري العام. ونلحظ في كل تلك الكتابات تلك البذور الهامة للبنية النظرية لنظرية الفائض لدى حمود العودي الأمر الذي يؤكد لنا شيئان هما:

1. الاستيعاب الفائق لمسألة التاريخ والتراث الإنساني، والقدرة على إيجاد تفسيرات بنائية لعمليتي الأسباب والعوامل والمخرجات الخاصة بعملية التفاعلات الاجتماعية الاقتصادية في ظل عدم اقتناع تام بالنظريات السابقة التي تفسر عملية التغير الاجتماعي بمراحله المختلفة.

2. القلق المستمر والضرورة الملحة لدية في ضرورة وجود نظرية اجتماعية تفسر عملية التطور الاجتماعي وفهم آليته المختلفة منذ وقت مبكر لتكوينه الفكري والثقافي مما يدل على القراءة الفاحصة للمراحل التاريخية المختلفة.

سادسا المكونات العامة لكتاب نظرية الفائض

أولا: المفاهيم الأساسية في نظرية الفائض

التشكيلة الاجتماعية:

وهي المرحلة التاريخية المعينة التي تتميز جوهريا وموضوعيا بقوى وأدوات إنتاج محددة موضوعيا ونمط إذتاج وعلاقات إنتاج محددة كذلك، وتختلف جوهريا جزئيا او كليا عما قبلها وما بعدها، وبالاستناد إلى طبيعة قوى وأدوات الإنتاج ودرجة تطورها. وهي لا تحدد بداية ونهاية أو زمانا ومكانا إلا بحدوث بداية طفرة نوعية في تطور قوى وأدوات الإنتاج تتميز عما قبلها وتسمح بحلول وتعميم قوى وأدوات إنتاج نوعية جديدة وقوانين اقتصادية واجتماعية مادية عامة وخاصة جديدة أيضا, وبالتالي حلول تشكيلة اقتصادية اجتماعية جديدة محل أخرى قديمة. (11)

2- الفائض:

وقد قصد به كل ما يتيح عن نشاط وفعل الإنسان والطبيعة معا. وهو مفهوم نظري عام وشامل ويعني كل ما يتمخض عنه نشاط وفعل الإنسان والطبيعة معا من إنتاج مادي أو معنوي في زمان ومكان معينين وقادر على تلبية احتياجات الإنسان المادية والروحية في زمان ومكان لاحق بصورة مباشرة وغير مباشرة منذ فجر التاريخ وحتى ألآن والي ما بعد، وهو المفهوم المغاير لمفهوم الملكية التي ينظر إليها كأساس وفاتحة

لتاريخ التطور الاجتماعي في حين أنها لا تشكل في تقديرنا أكثر من مجرد مفهوم جزئي من مفاهيم علاقات أنتاج الفائض الاجتماعي الأكثر دقة وشمولا وموضوعية، وينقسم (الفائض) لديه إلي :

أ- **الفائض الطبيعي:**

وهو ما تنتجه الطبيعة مباشرة من الخيرات المادية والمعنوية الضرورية لاستمرار الحياة البشرية وغير البشرية ودون أي تدخل اجتماعي مباشر أو غير مباشر من قبل الإنسان (12).

ب- **الفائض الاجتماعي:**

وهو الإنتاج المادي والمعنوي أو الثقافي الذي لا يتوفر إلا بتدخل فعل وجهد الإنسان المباشر وغير المباشر مع المكان في وقت معين والقابل لتلبية احتياجات الإنسان الضرورية المادية منها والمعنوية في وقت لاحق وهو الوضع الذي اعتمدت عليه حياة الإنسان الحديث وتطوره منذ استئناس القطيع وجمع وخزن وزراعة المحاصيل وإعادة توزيع الخيرات المادية، أي اكتشاف نظم إنتاج الفائض الاجتماعي نفسه ونظم إدارته وإعادة توزيعه واستهلاكه والذي تمخضت عنه وبسببه كل قوى وأدوات إنتاج وعلاقات إنتاج كل تشكيلات ما بعد المشاعة الطبيعية وحتى ألان وعلى مدى المستقبل المنظور وغير المنظور لجدلية التطور الاجتماعي المتسارع وهو الفائض الأكثر محورية(13). وللفائض الاجتماعي الثقافي في نظره أشكال عدة .. هي: مؤسسات الخيال والتفكير السحري، ومؤسسات السلطة والملكية والبناء الاجتماعي، ومؤسسات التشريع والتقنين، الفلسفة والعلم، والفنون والآداب .... الخ.

1- **الفائض الاجتماعي الاقتصادي:**

وهو الإنتاج الاقتصادي المباشر للخيرات المادية الضرورية في زمان ومكان معينين والقابلة لتلبية الاحتياجات المادية للإنسان في وقت لاحق من غذاء ومسكن وملبس، والذي لا يتوفر إلا بجهد وعمل الإنسان نفسه بالاعتماد على المصادر البيئية الطبيعية غير المباشرة كل ماله صلة بقوى وأدوات ووسائل الإنتاج الاجتماعي الاقتصادي بدءا بالرعي والزراعة وانتهاء بالصناعة والتجارة.(14) وأشكاله هي .. فائض القوت، والريع، والأجر، والربح، والحاجة المستقبلية.

أ-**القوت:**

يقصد بالقوت لغويا الرزق أو ما يأكله الإنسان ويعيش به، ويكون المصدر الرئيس لإعالة من يعتمد عليه في معيشته. ولدى العودي يعد الشكل الأول للفائض الاجتماعي الاقتصادي والذي تمثل في قدرة الإنسان الأول على الصيد والالتقاط للاقتيات اليومي، ثم الرعي والجمع البري والزراعي وإعادة التوزيع بين أفراد الجماعة المنتجة مباشرة له كاقتصاد قوت او فائض قوت يومي او شهري او موسمي لا أكثر، وقد اقترن ظهوره مع بداية تشكيله (فائض القريع)(15).

ب- **الريع :**

وهو الشكل التاريخي الثاني لتطور الفائض الاجتماعي الاقتصادي والذي جاء نتاجا لزيادة فائض القوت وانقسام المجتمع نتيجة لذلك الى بناء تحتي (العبيد والفلاحين والرعية والحرفيين) يقوم بانتاج الفائض كله ويكتفي منه بما يقيم اوده من فائض القوت. وبناء فوقي لا يشارك في عملية الانتاج (طبقة السلطة والمحاربين ورجال الدين) الا انه يستأثر بفائض الريع دون المشاركة في إنتاجه وهو ما يزيد عن فائض القوت، وقد ارتبط ظهوره بتطور تشكيلة (فائض القريع) (16). والريع في المعاجم هو العائد الناتج من ميزة الأرض أو الشئ المؤجر على الأخر، وهو اقتصاديا الجزء الذي يؤديه المستأجر إلى المالك من غلة الأرض مقابل استغلال قواها الطبيعية التي لا تقبل الهلاك. غير ان التعريفات العامة للريع تركز على انه ... دخل ثابت لمدة طويلة من الزمن(17) وفي النظرية الاقتصادية الريع هو الدخل المتأتي عن عامل طبيعي بسبب الخصائص الفنية لهذا العامل. ويعرفه بعضهم بأنه :

كل دخل دوري غير ناتج عن العمل أو الدفعات المنتظمة المتأتية عن الملكية العقارية. فالريع مفهوم متعدد الجوانب وتطور عبر الزمن ولكنه بقي محافظاً على جوهره مع تعدد أشكال ظهوره بأنه الدخل غير الناتج من العمل. وقد ارتبط مفهوم الريع تاريخيا بالملكية العقارية ففي المفهوم البدائي للريع أنه الدخل الذي يحصل عليه مالك الأرض نتيجة وضع ملكيته بتصرف الآخرين مقابل عائد معين عينياً كان أم نقدياً. ولكن فيما بعد توسع مفهوم الريع ليشمل العوائد التي تدرها التوظيفات في القروض العامة التي تعقدها الحكومات. وفي مرحلة متقدمة طبقت في أوربا أشكال أخرى للريع، مثل الريع مدى الحياة وهو عبارة عن دفعات دورية منتظمة يقوم بتأديتها منتفع من مال خصص به من قبل متنازل عن هذا المال (عقار مبني أو أرض زراعية وغير ذلك). ويستمر المنتفع بتأدية هذه الدفعات حتى وفاة الشخص المتنازل له. وتكون ملكية المنتفع بالمال مشروطة بتأدية الدفعات في مواعيدها على نحو منتظم. ويعد ذلك لدى البعض شكل من احتكار الملكية، احتكار المعرفة، احتكار الموقع أو أي شكل من أشكال الاحتكار التي تجعل المالك قادراً على فرض شروطه فيما يتعلق باستعمال الشيء الذي يحتكر التصرف به.

2- **تشكيلة فائض القوت والريع (القريع) :**

تشكيلة فائض القوت والريع (القريع) .. ويقصد بها مرحلة ما بعد اكتشاف الفائض الاجتماعي الاقتصادي (الرعي والزراعة) المرتبطة بالإنسان الحديث، وما قبل الآلة البخارية المرتبطة بالإنسان المعاصر، وعلى مدي ما يقرب من عشرة ألف سنة، وهي مرحلة أنتاج وتقاسم الفائض الاجتماعي الاقتصادي بين البناء التحتي والمنتج للفائض كقوت والبناء الفوقي المستهلك له بدون عمل منتج من سادة وإقطاعيي اوروباء وأباطرة وملوك أسيا وساخامات الهنود وأجداد الإفريقيين كفائض ريع، وهو المفهوم الذي تتجسد من خلاله واحدة من أهم القانونيات العامة، (لتشكيلة فائض القريع) وهي قانونيات قيام المنتجين بتسليم فائض إنتاجهم للغير بقناعة أو بغير ذلك.(18)

أ- **الأجر :**

ما يحصل عليه شخص ما (الأجير) مقابل عمل يقوم به ... وهو الشكل التاريخي الثالث والحديث من أشكال تطور الفائض الاجتماعي الاقتصادي والذي اقترن ظهوره بتطور الإنتاج الحرفي والتجاري وباختراع الإنسان للآلة البخارية وانتشار الثورة الصناعية وتحول المنتجون نتيجة لذلك من منتجين يقدمون فائض إنتاجهم للغير في شكل ريع إلى منتجين يتسلمون أجرا من ذلك الغير، بعد ان ذابت قوى وأدوات إنتاجهم الفردية القديمة في سياق قوى وأدوات الإنتاج الصناعية الجماعية الجديدة (الآلة البخارية) (19)

ب- **الربح :**

الربح وهو المكسب أو المردود الذي يحصل عليه الشخص من فارق البيع ونفقة الإنتاج وهو المكسب الذي يحصل عليه رب العمل. وظهور هذا الريع مقترنا بظهور فائض الأجر زمانا ومكانا بعد اندماج البنية الاجتماعية الفوقية في العملية الإنتاجية الصناعية الإلية، ملكية وإدارة (رأسمالية أو اشتراكية). وتحولت من بنية قديمة تحصل من المنتجين على فائض الريع بدون عمل منتج، إلى بنية جديدة تمنح المنتجين المباشرين فائض الأجر مقابل العمل، وتحتفظ لنفسها بفائض فائض الأجر، أي فائض الربح مقابل مشاركة في العمل، الملكية أو إدارة رأسمال العملية الإنتاجية.

3- **تشكيلة فائض الأجر والربح (الأجربح) :**

تشكيلة فائض الأجر والربح (الأجربح)، ويقصد بها تشكيلة مرحلة ما بعد اكتشاف الآلة البخارية كطفرة نوعية لتطور قوى وأدوات الإنتاج حتى المرحلة الراهنة والمرتبطة بالإنسان المعاصر، وهي مرحلة إنتاج وتقاسم الفائض الاجتماعي الاقتصادي بين البناء التحتي المنتج له من العمال والتقنيين كأجر، والبناء الفوقي المشارك في العملية الإنتاجية كملاك أو مديرين كربح في الرأسمالية أو الاشتراكية، وهو المفهوم الذي تم اشتقاقه كتسمية من خلال مفهوم أهم القوانين العامة في (تشكيلة فائض الأجربح) وهي قوانين تحول المنتجين للفائض الاجتماعي الاقتصادي من منتجين يدفعون فائض إنتاجهم للغير في تشكيلة (فائض القريع) إلى منتجين يتسلمون أجرا من الغير (تشكيلة فائض الأجربح).

4- **فائض الحاجة المستقبلية أو تشكيلة فائض الحاجة المستقبلية:**

وهو الفائض الأكثر حداثة وتطورا بل وارتباطا بالمستقبل المنظور وغير المنظور أكثر من الحاضر، ويتلخص مفهومه الدقيق في انه اذا كان المنتج القديم الذي يسلم فائض إنتاجه للغير كريع والمنتج الحديث الذي صار يتسلم أجره من الغير مقابل العمل كأجير، فا المنتج في المستقبل سوف يعمل وينتج لا مقابل ما يدفع له من اجر بل مقابل ما يحتاج إليه بالضرورة من حاجات وضرورات البقاء المادية والروحية، وهو ما يقصد به من تسمية فائض تشكيلة الحاجة المستقبلية . وما أنظمة حقوق التأمين والعلاج والصحة والتعليم والبطالة والبيئة ... الخ بأشكالها الرسمية وغير الرسمية الا بوادر لضمان تلبية الحاجة في المستقبل أكثر من مجرد الأجر مقابل العمل في الوقت الحاضر (20).

أ- **الفائض الاجتماعي الثقافي:**

وهو ما يندرج في إطاره المعنوي والروحي والذهني ويتمثل في مجموع التراكم المعرفي والخبرة العلمية والتكنولوجيا الحديثة من جهة، ومجموعة النظم والقوانين السياسية والاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى، ومنظومة القيم والمعايير الأخلاقية والدينية والفنية وكل ماله صلة بعلاقات الإنتاج الاقتصادي أو الثقافي وهو الفائض الاجتماعي الذي غالبا ما يتم تجاهله (21).

5- **تشكيلة الفائض الاجتماعي الثقا في:**

وهي عبارة عن مجموع وأقسام مؤسسات السلطة والملكية والتشريع والبناء الاجتماعي والتفكير الوضعي، ومؤسسات الخيال والتفكير المجرد والفلسفة والفن، وكذا العلم والتكنولوجيا (22).

ثانيا: المكونات الأساسية لكتاب نظرية الفائض:

تم تقسيم الدراسة إلى خمسة أقسام أساسية كل قسم يحمل عنوانا مستقلاً .. يمثل قسماً خاصاً (23)، ويتحدث فيه عن مرحلة أو تشكيلة اجتماعية اقتصادية متداخلة مع بعضها ومحددة بذاتها ويتضمن عدة فصول غير متساوية العدد والحجم .. وهي :

القسم الأول: المفاهيم ونقد الفكر النقدي وقد اشتمل على فصلين

الفصل الأول: عن المفهوم العام والمفاهيم الخاصة لنظرية الفائض

الفصل الثاني: نقد الفكر النقدي في التاريخ والتطور الاجتماعي

القسم الثاني: تاريخ الوجود والتطور الاجتماعي العام وقوانين تشكيلة الفائض الطبيعي لمجتمعات ما قبل الزراعة والرعي. واشتمل على فصلين هما:

الفصل الثالث: تاريخ الوجود والتفكير الاجتماعي لمجتمعات ما قبل الزراعة والرعي

الفصل الرابع: موطن الإنسان الأول وقوانين وجوده وتطوره الاجتماعي العامة.

الفصل الخامس: القوانين الأساسية العامة لتشكيلة الفائض الطبيعي ما قبل الرعي والزراعة.

وفي هذا الفصل (الخامس) يبدأ بمناقشة تشكل الفائض الاقتصادي في مراحله الأولي أو الجنينية، أي مرحلة (ما قبل الزراعة والرعي)، ويرى انه (الفائض) لم يكن في هذه المرحلة سوى من اجل القوت الضروري للاستمرار والبقاء في الوجود الإنساني، وهي المرحلة التي بدء معها الإنسان يستقر في المكان

.القسم الثالث: تشكيلة فائض (القوت والريع) لمجتمعات ما بعد اكتشاف الفائض الاجتماعي وما قبل الآلة البخارية. واشتمل على:

الفصل السادس: القوانين الأساسية العامة لقوى وأدوات إنتاج تشكيلة (فائض – القوت والريع – القريع).

الفصل السابع: ما هو خاص (خصوصية) في قوانين إنتاج وعلاقات إنتاج تشكيلة فائض (القريع). وهي المرحلة التي تعدى فيها الإنسان حاجته إلى (القوت) وأصبح الفائض يشكل (ريعا)، أي ان الفائض في مرحلة ما بين المرحلتين، مرحلة القوت، ومرحلة الريع ، التي عرفها صاحب النظرية بـ (القريع) اختصارا.

القسم الرابع: تشكيلة فائض (الأجر والربح) لمجتمعات ما بعد اكتشاف الآلة البخارية وما قبل ثورة المعلومات وهندسة الوراثة. وقد اشتمل على أربعة فصول أساسية هي:

الفصل الثامن: نقد الأفكار النظرية الشائعة.

الفصل التاسع: القوانين الأساسية العامة للفائض الاجتماعي الاقتصادي في (تشكيلة فائض . الأجر والربح . الأجربح).

الفصل العاشر: ما هو خاص في قوانين ومعادلات انتاج وعلاقات تشكيلة (فائض الأجر_الربح _الاجربح). في قان علاقات إنتاج الفائض الاجتماعي الثقافي في (تشكيلة فائض الأجر والربح). الفصل الحادي عشر: ما هو عام في قانونين علاقات إنتاج الفائض الاجتماعي الثقافي في (تشكيلة فائض الأجر_ والربح _الأجربح).

وهي المرحلتين التي حددها بمرحلة .... ما بعد اكتشاف الآلة البخارية وما قبل ثورة المعلومات وهندسة الوراثة .... وتتسم بتشكل فائض الأجر والربح، والذي عرفها اختصارا بـ (الأجربح) ولها قوانينها الخاصة.

القسم الخامس: تشكيلة فائض الحاجة المستقبلة:

الفصل الثاني عشر: شروط ومقومات تشكيلة الحاجة المستقبلية (حديث في الأيديولوجيا).

الفصل الثالث عشر: تقنيات تشكيلة فائض الحاجة المستقبلية وقوانينها الاجتماعية العامة.

الفصل الرابع عشر: ما هو عام في قانونيات علاقات إنتاج الفائض الاجتماعي الثقافي في تشكيلة الحاجة المستقبلية.

سابعا :الفائض وقوانينه في نظرية الفائض

أولا: القوانين الأساسية العامة للوجود الإنساني والتطور الاجتماعي العام (مرحلة بداية الوجود الإنساني):

القانون الأول: قانون بداية الحياة الاجتماعية في بيئة ما بين الغابة والصحراء (باعتبار الإنسان حيوان شبه صحراوي).

القانون الثاني: قانون امتلاك الإنسان للطاقة العاقلة دون غيره من سائر الكائنات الحية.

القانون الثالث: قانون استقامة جسم الإنسان وتحرير يديه من حمل جسده.

القانون الرابع: قانون التناسب العكسي بين تزايد استخدام طاقة الإنسان العاقلة ذهنيا وتراجع استخدامها عضليا.

القانون الخامس: قانون تلبية الحاجة والدفاع عن النفس.

القانون السادس: قانون أزلية حركة التغيير والتغير العام في الطبيعة والمجتمع.

القانون السابع: قانون الانتقال من بسيط الركب القديم الى قوة وتعقد الركب الجديد.

القانون الثامن: قانون الفائض باعتباره الجذر الجبري في جدلية التطور الاجتماعي من المشاعية الفائض عالمية ثورة المعلومات والهندسة والنانوية.

ثانيا: التشكيلة الأولي:

أو **تشكيلة الفائض الطبيعي (القديم) ما قبل الزراعة والرعي،** وقد قسم الفائض الطبيعي إلى مرحلتين الفائض الطبيعي لما قبل الزراعة والرعي, والفائض الاجتماعي للقوت والريع. ويعد الفائض أساسا في تطور المجتمعات، أو العامل المهم في عملية التطور الاجتماعي، والذي يبدأ مع مجتمعات ما قبل الزراعة والرعي، أو ما أطلق عليه الفائض الطبيعي. وهي ضمن المرحلة الأولى لتكون المجتمعات البشرية، أو ما عرف بالمجتمعات ما قبل الزراعة والرعي، ولها سمات تميزها عن بقية التشكيلات الأخرى، وقوانين خاصة بها ... هي:

القانون الأول: ويتمثل في أن جسم الإنسان قد كان هو المصدر الوحيد للطاقة الحركية والذهنية المتعلقة بتلبية الحاجة من الفائض الطبيعي.

القانون الثاني: هو قانون تلبية الحاجات الضرورية (المأكل والمشرب) من خلال الفائض الطبيعي عن طريق الصيد والالتقاط.

القانون الثالث: قانون الدفاع عن النفس ضد المخاطر الطبيعية والحيوانات المفترسة في تشكيلة الفائض الطبيعي.

القانون الرابع: ويتمثل في ان الأدوات المادية المستخدمة في تلبية الحاجة والدفاع عن النفس في تشكيلة الفائض الطبيعي، قد كانت مجرد امتداد للأدوات العضوية في جسم الإنسان.

القانون الخامس: ويتمثل في معادلة العلاقة بين الإنسان كمتغير تابع والبيئة المحيطة كمتغير مستقل في تشكيلة الفائض الطبيعي.

ثالثاً: **التشكيلة الثانية:**

وقد عرفها **بتشكيلة الفائض (الوسيط)** أو القوت والريع (القريع) وهي تشكيلة فائض القوت والريع (القريع)، وتعرف بمجتمعات ما بعد اكتشاف الفائض الاجتماعي وما قبل الآلة البخارية، ولها قوانين أساسية هي: القانون الأول: جسم الإنسان هو المصدر الرئيسي لإنتاج وإدارة الطاقة المحركة في العملية الإنتاجية. القانون الثاني: أدوات العمل المادية في العملية الإنتاجية المادية والمعنوية هي مجرد استطالة للأدوات العضوية، المنجل، والمحراث، والفأس، والحواس الخمس).

القانون الثالث: الطابع الفردي المنفصل للعمل (كل فرد أو أسرة على الأكثر تشكل وحدة عمل إنتاجية قائمة بذاتها).

القانون الرابع: ارتباط الإنتاج ووسائل وأدوات الإنتاج بقوة العمل.

القانون الخامس: تسليم المنتجين لفائض إنتاجهم الاجتماعي الاقتصادي للغير (العبد والسيد، والاقنان للإقطاعيين، والرعية للملوك والسلاطين، والأجراء للملاك).

القانون السادس: مفارقة البناء الفوقي للعملية الإنتاجية. واقتصارة على وظائف سلطة الجباية والحرب والدين.

القانون السابع: تحول معادلة علاقة الإنسان ببيئة المكان من حالة الاختلال لصالح البيئة كمتغير مستقل والإنسان كمتغير تابع في تشكيلة الفائض الطبيعي إلى معادلة التأثير المتوازن بينهما إيجابا بالدرجة الأولى في تشكيلة القريع.

الخصوصية المكانية في تشكيلة فائض (القريع):

وهذه القوانين يظهر عليها التأثير واضح من خلال ارتباطها بالبيئة والطبيعة الخاصة منطقة أو تفاعل الفرد مع البيئة، فالمكان ونوعيته يحددان أوجه التفاعل بين الفرد والمكان، وبالتالي يتحدد معه نوعية وشكل الفائض، لذلك تحدد مستويات التنوع في الفائض وفقاً للارتباط المكاني مع الفرد وهو ما أطلق عليه الخاص في قوانين إنتاج وعلاقات إنتاج تشكيلة فائض القوت والريع (القريع) بالآتي:

أولا: مناطق إنتاج فائض طبيعي أكثر (كقوى ووسائل إنتاج) يساوي (يؤدي) تطور اجتماعي اقتصادي اقل ومساواة وفائض اجتماعي ثقافي أكثر (كعلاقات إنتاج) وتتمثل في كل مراحل تاريخ ما قبل الزراعة والرعي قديما ومناطق خط الاستواء حتي الثورة الصناعية حديثا وهي مجرد تاريخ مع بعض البقايا وهنا وهناك.

ثانيا: مناطق إنتاج فائض اجتماعي اقتصادي ريعي أكبر بجهد أقل ... (كقوى وأدوات ووسائل إنتاج) تساوي استبداد وفائض اجتماعي ثقافي أكثر، ومساواة أقل (كعلاقات إنتاج) وتتمثل هذه المناطق بالوديان النهرية الكبرى العابرة للصحاري كوادي النيل ودجلة والفرات وانهار الهند والصين.

ثالثا: مناطق إنتاج فائض اجتماعي اقتصادي ريعي أقل بجهد أكبر (كقوى وأدوات ووسائل إنتاج) يساوى مساواة وفائض ثقافي اكبر وتطور اقتصادي اقل (كعلاقات إنتاج) مثال اليمن وهضبة اسياء الوسطى وشمال اوروباء وشمال غرب افريقيا.

رابعا: مناطق إنتاج فائض اجتماعي اقتصادي قوتي أقل ولا فائض ريعي (كقوى وأدوات ووسائل إنتاج) تساوي فائض ثقافي أكثر وتطور اقتصادي أقل وأبرزها المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية والقطبية الشمالية والجنوبية.

خامسا: قانونية التناسب العكسي بين تدني كمية الفائض الاجتماعي الاقتصادي وزيادة الفائض الاجتماعي الثقافي ونوعيته (كلما كان الفائض الاجتماعي الاقتصادي اقل كان الفائض الثقافي أكثر ثورية وريديكالية والعكس صحيح).

سادسا: حتمية اقتصادية اجتماعية لا حتمية جغرافية.

رابعا: التشكيلة الثالثة:

وعرفها باسم **تشكيلة فائض الأجر والربح** (الأجربح) وتشمل المرحلة الحديثة والمعاصرة، ولها من القوانين الأساسية للفائض الاجتماعي الاقتصادي في تشكيلة فائض الأجر والربح (الأجربح) لمجتمعات ما بعد اكتشاف الآلة البخارية وما قبل ثورة المعلومات وهندسة الوراثة والنانو ... ولها قوانينها العامة المتمثلة بالاتي:

القانون الأول: انتقال مصدر الطاقة المحركة في العملية الانتاجية من جسم الإنسان في تشكيلة (القريع) السابقة إلى الآلة البخارية في تشكيلة (الأجربح) الحالية ولأول مرة في تاريخ الإنسان وبكم وكيف لا نهائي في الكبر والصغر.

القانون الثاني: تحول طاقة جسم الإنسان من طاقة عضلية بالدرجة الأولى وذهنية بالدرجة الثانية في تشكيلة فائض القوت والريع (القريع) السابقة إلى طاقة ذهنية إبداعية موجهة بالدرجة الأولى وعضلية مكملة للآلة البخارية بالدرجة الثانية في تشكيلة فائض الأجر والربح (الأجربح) الراهنة.

القانون الثالث: الانتقال من نمط المعرفة والعمل الفردي المنفصل في تشكيلة (القريع) السابقة إلى نمط المعرفة والعمل الجماعي المتصل في تشكيلة (الأجربح) الحالية.

القانون الرابع: الانتقال من نمط الإنتاج ووسائل وأدوات الإنتاج الفردية المتصلة بطاقة العمل الجسدي في تشكيلة (القريع) السابقة إلى نمط الإنتاج ووسائل وأدوات الإنتاج الجماعي المنفصلة عنه في تشكيلة (الأجربح) الحالية.

القانون الخامس: تحول البناء الفوقي للمجتمع من متغير مستقل لمتغير تابع هو فائض الريع في تشكيلة (القريع) السابقة إلي متغير تابع لمتغير مستقل هو فائض الربح في تشكيلة فائض الأجربح الحالية.

القانون السادس: تحول البناء التحتي للمجتمع من فئات وطبقات تنتج فائض الريع وتسلمه للغير (اسياد العبيد، ملوك الرعية، إقطاعي الاقنان، قادة المجتمع) في تشكيلة (القريع) السابقة إلى فئات وطبقات تتسلم فائض الأجر من الغير (الدولة الرأسمالية أو الاشتراكية، رجال المال والأعمال) في تشكيلة (الأجربح) الحالية.

القانون السابع: تحول البيئة الطبيعية من متغير مستقل بالنسبة لتكنولوجيا تشكيلة الفائض الطبيعي, ومتوازن مع تشكيلة فائض القريع (القوت والريع) السابقتين إلى متغير تابع بالنسبة لتكنولوجيا تشكيلة فائض الأجر والربح (الأجربح) الحالية.

الخصوصية المكانية لتشكيلة فائض (الأجربح):

تشكيلة فائض (الأجر – والربح – الأجربح) ولها معادلات إنتاج وعلاقات إنتاج عدة أبرزها هي:

المعادلة الأولى: مناطق تكنولوجيا أكثر ومصادر طبيعية اقل في الداخل تساوي (تؤدي) فائض موارد طبيعية اكبر من الخارج ومساواة اقل بين الداخل والخارج لصالح الداخل (اليابان دول شمال اوروبا، كوريا الجنوبية).

المعادلة الثانية: مناطق تكنولوجيا أكثر ومصادر طبيعية أوفر من الداخل يساوي فائض اجتماعي اكبر من الداخل والخارج ومساواة وتكافؤ اقل مع الخارج لصالح الداخل، ونموذج ذلك (كندى، استراليا، روسيا).

المعادلة الثالثة: مناطق موارد أوفر وتكنولوجيا اقل في الداخل بالاعتماد على الخارج تساوي فائض اجتماعي اقتصادي اقل من الداخل وتبعية أكثر للخارج (مصر، السودان، نيجيريا، البرازيل).

المعادلة الرابعة: مناطق تكنولوجيا أكبر من الخارج ومصادر طبيعية أوفر من الداخل تساوي تبعية وفائض اجتماعي اقتصادي اكبر للخارج وتطور اقل في الداخل (دول النفط في البلدان النامية بشكل عام والعربية منها على وجه الخصوص، ومناطق المعادن الثمينة في افريقيا الوسطى).

المعادلة الخامسة: مناطق تكنولوجيا أكثر من الداخل وموارد طبيعية أوفر من الداخل والخارج تساوي فائض أكبر من الداخل والخارج، بالتداخل ولا مساواة مع الخارج (الدول الاستعمارية القديمة الجديدة).

المعدلة السادسة: جدلية العلاقة النسبية المتغيرة بين الداخل والخارج والتكنولوجيا والموارد، تعني توفر معرفة تكنولوجيا أكثر كمتغير رئيسي وموارد طبيعية اقل كمتغير ثانوي يساوي مجتمع متقدم والعكس بالعكس صحيح، ويتوقف ذلك على ما تقرر إرادة الشعوب تجاه نفسها بالدرجة الأولى.

الفائض الاجتماعي الثقافي لتشكيلة (فائض الأجربح):

قوانين علاقات إنتاج الفائض الاجتماعي الثقافي في (تشكيلة فائض الأجر والربح، (الأجربح), ولها أيضا من القوانين التي تحكمها ... وقسمها إلى خمسة هي:

الأولى: قانون الملكية: تطور نمط ملكية البناء الفوقي من مجرد فائض الربع في تشكيلة القريع الوسيط السابقة، إلى ملكية فائض الربح في تشكيلة فائض (الأجربح) الحالية مقابل تراجع ملكية التحتي من ملكية فائض القوت وقوى وأدوات الإنتاج إلى مجرد فائض (الأجر

الثاني: قانون السلطة ... التحول من سلطة الدولة الطبقية القومية المتجهة إلى الداخل في تشكيلة فائض (القريع) السابقة إلى نمط دولة السوق الاقتصادية وسلطة الطبقات المالية والتكنوقراطية المشتركة بين الداخل والخارج في تشكيلة (الاجربح) الحالية (اقتصاد السوق والشركات اللاجنسية)

الثالث: قانون التركيب الطبقي ... الانتقال من نمط الانقسام الطبقي الاجتماعي والاقتصادي على مستوى الداخل إلى نمط الانقسام الطبقي الاقتصادي العالمي المشترك بين الداخل والخارج.

الرابع: قانون إدارة مدخلات ومخرجات الصناعة والتجارة ... المتمثل في (الانتقال من تمركز إدارة ومدخلات ومخرجات الصناعة والتجارة (وطنيا) في الداخل، في تشكيلة (القريع) السابقة إلى وحدة وتكامل وإدارة مدخلات ومخرجات الصناعة والتجارة دوليا بين الداخل والخارج في تشكيلة (الاجربح) الحالية.

الخامس: قانون الفائض الاجتماعي الثقافي ككل .. ويتمثل في تحول نمط إنتاج عناصر الفائض الاجتماعي الثقافي بشكل عام من دور المتغير الأساسي الاول في الداخل الى متغير ثانوي مع الخارج في (تشكيلات الفائض الطبيعي _القريع _) السابقة، إلى دور المتغير الأساسي المشترك بين الداخل والخارج والثانوي شبة المستقل في الداخل في تشكيلة فائض (الأجربح) الحالية (المعرفة، الفن، القانون، والاتصال ...الخ، بما في ذلك السلطة والملكية والطبقات).

السادس: قانون جدلية العلاقة بين العام والخاص الثقافي: كل ما هو عام في الفائض الاجتماعي الثقافي لا يلغي ما هو خاص والعكس صحيح (بل الخاص هو مصدر تجدد ونمو ما هو عام).

الخصوصية المكانية لتشكيلة فائض الأجر والربح (الأجربح) :

ومن تشكيلة الفائض الاجتماعي الثقافي لتشكيلة (فائض الأجربح)، نظر إلى هذه المرحلة على انها تحمل خصوصية خاصة صاغ معادلاتها الثقافية على النحو التالي:

المعادلة الاولي: مكون الداخل كمتغير ثقافي رئيسي مقابل الخارج كمتغير ثانوي ما قبل الآلة البخارية.
المعادلة الثانية: المشترك الثقافي بين الداخل والخارج كمتغير رئيسي وخصوصية الداخل كمتغير ثانوي في الحاضر، ما بعد اكتشاف الآلة البخارية.

المعادلة الثالثة: ما هو مشترك في الثقافة لا يقرره طرف دون اخر

المعادلة الرابعة: ما هو عام ومشترك في الثقافة لا يلغي ما هو خاص.

المعادلة الخامسة: علاقة العام بالخاص الثقافي لا تحكمه القوة الاقتصادية او العسكرية.

خامسا: التشكيلة الرابعة:

وهي تشكيلة **فائض الحاجة المستقبلية** أو التشكيلة الحالية، وفيها توقع مستقبلي لما يمكن إن تؤول إليه قوانين تشكيلة الفائض في عملية التطور الاجتماعي وهذه المرحلة تحكمها مجموعة من القوانين محددة بالاتي:

الأول: قانون الانتقال من نزعة التحكم بقوانين الطبيعة أو إلغائها إلى نظام العمل بها ومعها (تكنولوجيا الطبيعة النظيفة بدلا من تكنولوجيا الآلة البخارية الرديئة).

الثاني: قانون الانتقال من نمط طاقة الإنسان الذهنية الموجهة بالدرجة الأولى والعضلية المكملة للآلة البخارية بالدرجة الثانية في عمل تشكيلة (الأجربح) الحالية إلى نمط الطاقة الذهنية والإبداعية الخالصة في عمل تشكيلة الحاجة المستقبلية.

الثالث: قانون الانتقال نمط انتاج الدولة المنفصل في تشكيلة (الأجربح) الحالية إلى نمط الإنتاج العالمي المتصل (اقتصاد عالمي مشترك) في تشكيلة الحاجة المستقبلية.

الرابع: قانون الانتقال من قانون العمل مقابل الأجر او الربح في تشكيلة الأجربح) الحالية الى قانون العمل مقابل الحاجة في تشكيلة الحاجة المستقبلية.

الخامس: قانون تحول البيئة الطبيعية من متغير تابع لتكنولوجيا الآلة البخارية في (تشكيلة فائض الأجربح) إلى متغير مستقل مع تكنولوجيا الأتمتة المعلوماتية والوراثية والنانو في تشكيلة فائض الحاجة المستقبلية.

الخصوصية المكانية والثقافية في تشكيلة فائض (الحاجة المستقبلية):

وتتضمن هذه المرحلة مجموعة المعادلات أو القوانين العامة في قانونيات علاقات إنتاج الفائض الاجتماعي الثقافي (في تشكيلة الحاجة المستقبلية) أي العالمية المسيطرة والمتحكمة.

أولا: قانونية الملكية الخاصة: مزيد من تقدم ملكية الحاجة الفردية والعائلية واتساعها (مأكل، مشرب، مسكن، صحة، ثقافة، معرفة، عمل اختياري) وفق نظام العمل مقابل الحاجة في مقابل مزيد من تراجع نظام العمل مقابل الأجر.

ثانيا: قانون الملكية العامة: مزيداً من تراجع الملكية الفردية الرأسمالية الخاصة لقوى وأدوات ووسائل الإنتاج واتساع الطابع الاجتماعي الإنساني العام والمشترك لملكيتها (ما تملكه الشركات اللاجنسية اليوم هي ملكية سلطة وادارة دولية وليس ملكية اقتصادية فردية) ومن سماتها:

أ – التحول من ملكية القوت إلى ملكية الحاجة.

ب – نهاية المعادلة البرجوازية القديمة (المنافسة والعرض والطلب).

ج – سيطرة ما يشترك الجميع في صنعه يتوجب اشتراكهم في إدارته ومنافعه.

2. قانون السلطة: تحول سلطة أيديولوجيا القوة السياسية من متغير مستقل فوق العلم والتكنولوجيا في (تشكيلة فائض الأجر والربح الحالية)، إلى متغير تابع لسلطة العلم والتكنولوجيا العالمية المتطورة في تشكيلة الحاجة المستقبلية ولها عد سمات ... هي:

أ – دلالة سلطة أيديولوجيا القوة السياسية والعسكرية المتخلفة.

ب – أيديولوجيا العلم المستقبلية المتقدمة.

3. قانون الحقوق والواجبات المتساوية (مسئوليات بشرية مشتركة وحقوق اجتماعية وإنسانية متساوية).

4. تعزيز ما هو مشترك وإنساني في الفائض الثقافي بشكل عام (اللغة العلم الفن والتشريع والإدارة والتواصل الدين والخير بشكل عام) كمتغير رئيسي وثبات ما هو خاص في كل ذلك كمتغير ثانوي لهوية ما هو خاص ومصدر لتجدد وتطور ما هو عام.

5– ما بعد تشكيلة الحاجة المستقبلية: استمرار التناقض الاجتماعي كحتمية جدلية لاستمرار التناقض والتجدد الطبيعي والموضوعي إلى ما لا نهاية.

6– الخاتمة: من المشاعية إلى العالمية وليس العولمة.

أ – العولمة مفهوم أيديولوجي منحاز.

ب – العالمية مفهوم موضوعي عام ومحايد.

ج – العالمية شراكة الكل في المسئوليات والمصالح.

استنتاجات عامة

إن استخدام البعد الثقافي كأساس في عملية التحول الاجتماعي الاقتصادي. مما يدل على وجود أبعاد عدة كمكونات أساسية في النظرية وهي تأكيد على صحة البناء النظري لنظرية الفائض، حيث ارتكز الأساس النظري على ثلاث قضايا أساسية اعتبرها قواعداً تقوم عليها نظرية الفائض هي:

1- الفرضيات والقوانين والمعادلات.
2- جغرافيا المكان وخصوصيته.
3- التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الثقافية.

ما جعل النظرية وكأنها كرة ثلج تزداد ثقلا كلما سارت نحو النهاية حتى أثقلتها المفاهيم والفرضيات والقوانين والتشكيلات المتعددة والمتداخلة مع بعضها البعض ما شكل ثقلا على النظرية وبنائها المعرفي. *الاستدلال العقلي والمعرفي للفهم النظري .. وهو ما يتطلب من أسس داعمة لفهم نظرية الفائض فمن الضروري أن يتمتع القارئ بمعارف عامة متنوعة واستيعاب تاريخي لحركة التاريخ الاجتماعي وتنوعه، مع إدراك لجدلية الحراك الاجتماعي التاريخي عبر مختلف مراحل التاريخ بأبعاده المختلفة "التاريخ الاجتماعي، التاريخ الاقتصادي، التاريخ الثقافي، ... الخ" ليس لمجتمع بعينه وإنما عبر تاريخ الإنسان على الأرض، وتفاعله معها كاشتراط أساس وبناء للفهم والاستيعاب لنظرية الفائض ومكوناتها المختلفة.

ومن القضايا الجديدة في نظرية الفائض أنها لم تقم على أُسس بنائية جديدة أو مراحل تاريخية متسلسلة وفق تاريخ زمني محدد البداية والنهاية لكل تشكيلة، وإنما اقترح قوانين محددة تحكم علاقات الفائض، ويستدل منها على نوعية التشكيلة السائدة في كل مرحلة. وتتضمن تلك القوانين مجموعة من المعادلات التفسيرية لفهم الواقع الخاص بكل تشكيلة بأنماطها المختلفة، وفي اطار الفائض تفسر المعادلات جدلية التطور الاجتماعي المكاني لكل تشكيلة.

وتعد اقتراح تلك القوانين أكثر مصداقية في تفسير عملية التطور الاجتماعي من المراحل النظرية التي تنتهي وتبدأ بتاريخ محدد افتراضيا أو بحدث قد يكون وهميا في الصياغة النظرية، كاطار عام في جدلية التطور والانتقال من تشكيلة إلى أخرى بصفة عامة.

وان كانت بعض من هذه القوانين غير ذات اتساق مع المرحلة أو التشكيلة التي تفسرها, تلك القوانين الأساسية العامة للوجود وللتطور الاجتماعي الخاص بتشكيلة الفائض الطبيعي فاتساع المرحلة الا أنها ببعدها التاريخي الواسع يتناسق مع مصداقية التفسير ووضوح البناء العام لهذه النظرية وفي مختلف التشكيلات الاجتماعية وان كنا نأمل إعادة النظر فيه.

ونفس الأمر أيضاً في الفقرة (خامساً) من الفصل السابع (ما هو خاص, قوانين إنتاج وعلاقات إنتاج تشكيلة فائض (القريع) تحت مسمى (جدلية العلاقة بين أنواع الفائض الاجتماعي الثقافي وأنواع الفائض الاجتماعي الاقتصادي) فوفقا للصيغ القانونية التي تقوم عليها النظرية لا نجد توافقا بينها وبين بقية القوانين الأخرى الواردة في السياق العام للنظرية، وان كنا نجد ذلك أقرب إلى ما يمكن أن نراه بالشروح والتفسيرات العامة أقرب منها إلى القانون على الأقل من حيث الصياغة للقواعد القانونية الأخرى.

* ان نظرية الفائض قد استخدمت مفاهيم جديدة للنظرية ولأول مرة تستخدم ضمن في مفاهيم علم الاجتماع .... القوت ..... الريع ..... الأجر ..... الربح ..... الحاجة المستقبلية.

وان كانت الشروط الأساسية لأي نظرية جديدة الاستخدام المفاهيمي المتفرده عن بقية النظريات الأخرى السابقة وهو ما تفاعل معه صاحب النظرية باقتدار وبصورة منفردة أي ان كل مفهوم من المفاهيم المستخدمة لها دلاله تفسيرية وغير قابلة للخلط مع المفاهيم الأخرى ..... حتى ان بداية استخدام المفهوم حدد بالصفحة بدقة متناهية يدل دلالة واضحة على الهدف من الاستخدام ويوضح الهدف التفسيري للسياق البنائي للنظرية .

الا أنني وان كنت لا اتفق مع صاحب النظرية في بعض من التركيبات ألمفاهيمية التي عمد على استخدامها مثل (القريع والأجربح) كون جمال اللغة العربية بمعانيها الدالة بصورة قاطعة على مدلولها في الاستخدام فجمال مفهوم (القوت والريع) كما هو وليس كما ركب منهما مفهوم جديد (القريع) وكذا الحال بالنسبة للأجر والربح وليس لمركبيهما (الأجربح) فالمعنى المتطابق مع الاستخدام أكثر وضوحا وذو دلالة متطابقة من التركيب الذي لا يشكل إضافة اصطلاحيه أو لغوية. بينما (أجر الربح، أو ربح الأجر) لها دلالة اصطلاحية ولغوية وغير مسبوقة، ويمكن أن تشكل إضافة استقرائية لمفهوم جديد مركب من مفهومين هما (الأجر والربح) ولكل منهما معناه الخاص. ويسهمان في وضوح التشكيلة وتكونها. فالاشتقاق وان كان مطلوبا وغير معيب باللغة الانجليزية وغيرها من اللغات الحية، فإنه غير ذلك في اللغة العربية وقد يؤدي مثل هذا التركيب اللغوي إلى الوقوع في الخطاء سيما في المفاهيم الأنفة الذكر.

ومن الشروط الأساسية لأي رؤية نظرية متكاملة اهتمامها بالماضي أو البعد التاريخي للظاهرة بهدف تكوين أساس موضوعي لبناء للنظرية، وقد لا أجد حرجاً إن أشرت إلى أن نظرية الفائض في مكونها العام, أجد ثلاث نظريات منفصلة عن بعضها البعض فالأولى تفسر جدلية تطور الماضي، والثانية تفسر جدلية الحاضر، أما الثالثة تتنباء في جدلية التطور المستقبلي لشعوب الأرض، لكنها في ذات الوقت ليست منفصلة عن بعضها البعض بل إن فيها من الاتصال والاستمرارية ما يجعلنا نشير إلى أن اتصالها أيضا لا يعني الاتصال البنائي لها، وإنما المتمفصل بحلقاتها المتتالية بين كل منها. ويبدأ الربط بوضوح بين كل من المكان ومقدار ونوعية الفائض، وجدلية التطور الاجتماعية والتغير بالقوانين العامة التي تسود في كل تشكيلة اجتماعية، وأيا كانت (اجتماعية اجتماعية، أو اجتماعية اقتصادية، أو اجتماعية ثقافية).

• غير أني أجد تداخلا بين كل (ما هو خاص وعام – أو خصوصية، وعمومية– في كل مرحلة من مراحل التطور الاجتماعي)، في البعض من قوانينها ومعادلاتها، وفي اعتقادي لو أنها عرفت في النظرية باسم معادلات تفسيرية لقوانين كل مرحلة فربما كان ذلك أفضل!!. وان كان يقصد بالقانون العام ... تطبيق القاعدة القانونية على أي مكان في الكون ولا يمكن استثنائه مطلقا من قبل أي مجتمع من المجتمعات، وعكس الخاص الذي ينطبق على المكان ذاته كنطاق جغرافي محدد لا سواه، ويمثل المرحلة ذاتها. وان كان الفائض – بحسب النظرية – الجذر التربيعي المشترك في كل مراحل والتشكيلات المختلفة وأساس في جدلية التطور الاجتماعي.

لقد تبنت النظرية مفاهيم لنظريات كبرى سابقة تفسر عملية التطور الاجتماعي مثل الفائض .... والتشكيلة الاجتماعية .. الخ. وهي من المفاهيم الأساسية في نظرية نمط الإنتاج الأسيوي، بالإضافة إلى استخدام المنهج الجدلي كمنطلق (عام وخاص) في ذات الوقت في تفسير عملية التطور الاجتماعي وهذه من بديهيات التكامل العلمي والمعرفي بين مختلف العلماء, الهدف منها الشراكة في المعرفة، والخصوصية في التفكير.

واستعارة مفهوم التشكيلة من النظرية الماركسية كون إطارا عاما لنظرية الفائض لديه، لكن طريقة التعاطي معه وكذا مخرجاته تختلف الى حد كبير عن النظرية الماركسية، كون النظرية الماركسية تقمصت إطار الاستخدام السياسي أكثر من الاستخدام الاجتماعي وهذا ما شوه البعد الاجتماعي للنظرية، بل ويعيب عليها هذا الاستخدام الذي قلل من علميتها، ويشر إلى ذلك في صفحات عدة من (كتابة) عكس نظرية الفائض التي يقدمها على أنها تعاملت مع مفهوم التشكيلة بأبعاده الاجتماعية وتجنبت التعاطي السياسي من قريب أو بعيد في كل مراحل تحليلاتها ما مثل إضافة اجتماعية نوعية لمفهوم التشكيلة واستخداماته .

وتنطلق النظرية الماركسية كنظرية كلية أو كبري في تفسير الواقع الاجتماعي من وجود تشكيلة اجتماعية اقتصادية تقوم أساسا على مجموعة من التداخلات وان كانت تري ان التطور ينطلق من عدة مراحل تتابعية هي: المشاعة، والبدائية، والإقطاعية، والصناعية الرأسمالية، والاشتراكية. وهي المراحل الموازية لنظرية الفائض التي يرى العودي ان المجتمع الإنساني مر في تطوره بعدة مراحل هي عبارة عن تشكيلات اجتماعية اقتصادية ثقافية متداخلة لكن كل مرحلة تتميز عن سابقاتها وعن المرحلة اللاحقة لها وتتقمص منهما بعض الأنماط وتتداخل معها ...

وهذه المراحل هي: تشكيلة الفائض الطبيعي وتمثل المرحلة (القديمة)، ثم تشكيلة فائض القوت والريع (القريع)، وتمثل المرحلة (الوسيطة).أما المرحلة الثالثة فهي تشكيلة فائض الأجر والربح (الأجربح) وتمثل المرحلة (الحديثة والمعاصرة)، بينما عرف التشكيلة الرابعة للفائض بتشكيلة (الحاجة المستقبلية)، وتمثل المرحلة (الحالية) والتوقعات المستقبلية.

وهذه التشكيلات بالتالي توازي المراحل الأربع الأساسية في النظرية الماركسية، وان كانت مراحل غير نقية وغير محددة بفترة زمنية معينة وإنما هي عبارة عن تشكيلة متداخلة من الأنماط والمعارف الاجتماعية والاقتصادية، وان عملية الفصل بين كل مرحلة واخرى تبدأ بحدوث بداية لطفرة نوعية في تطور قوى وأدوات الإنتاج تتميز عما قبلها وتسمح بحلول وتعميم قوى وأدوات إنتاج نوعية وجديدة. (24).

الهوامش

(1) موقع الدكتور أحمد إبراهيم خضر http://www.alukah.net

(2) حسن، عبدالباسط محمد (1998)، أصول البحث الاجتماعي، القاهرة، مكتبة وهبة.

(3) راجع http://bintsultan1.blogspot.com/2012/01/1

(4) ليلة، علي (1983) بناء النظرية الاجتماعية، الاسكندرية، المكتبة المصرية، ص 51

(6) راجع، العودي، حمود (1981)، التراث الشعبي وعلاقته بالتنمية في البلاد النامية، دراسة تطبيقية عن المجتمع اليمني، القاهرة، عالم الكتب.

(7) راجع، العودي، حمود (1980)، المدخل الاجتماعي في دراسة التاريخ والتراث العربي، دراسة عن المجتمع اليمني، القاهرة، عالم الكتب.

(8) العودي، حمود (2015)، نظرية الفائض في جدلية التطور الاجتماعي، من المشاعية إلى العالمية، مخطوط غير متداول، ص 68.

(9) العودي، حمود (2015)، نظرية الفائض في جدلية التطور الاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص 69

(10) العودي، حمود (2015)، نظرية الفائض ، مرجع سبق ذكره، ص70

(11) العودي، حمود (2015)، نظرية الفائض ، مرجع سبق ذكره، ص 10

(12) العودي، حمود (2015)، نظرية الفائض ، مرجع سبق ذكره، (ص7)

(13) العودي، حمود (2015)، نظرية الفائض ، مرجع سبق ذكره، (ص10)

(14) العودي، حمود (2015)، نظرية الفائض ، مرجع سبق ذكره، (ص11)

(15) العودي، حمود (2015)، نظرية الفائض ، مرجع سبق ذكره، (ص12)

(16) العودي، حمود (2015)، نظرية الفائض ، مرجع سبق ذكره، (ص12)

(17) راجع الموسوعة العربية (http://www.arab-ency.com)

(18) العودي، حمود (2015)، مرجع سبق ذكره، ص7

(19) العودي، حمود (2015)، مرجع سبق ذكره، ص12

(20) العودي، حمود (2015)، مرجع سبق ذكره، ص13

(21) العودي، حمود (2015)، مرجع سبق ذكره، ص11

(22) العودي، حمود (2015)، مرجع سبق ذكره، ص13

(23) راجع العودي، حمود (2015)، مرجع سبق ذكره. صفحات مختلفة

(24) العودي، حمود (2015)، مرجع سبق ذكره، ص7